



مكتبة أبي عبدالعزيز خليفة بن أرحمة بن جهام آل مشرف مخطوطة

إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين

المؤلف

محمد بن بدير علي بن إسكندر (البركلي)



Daiber coll. II
No. 148

148

مسئله

رسومات فناء زوجته قتلت انا حيا
فان ولدت ذكرا كان لي الثمن وان ولدت
انثى كان المال بيننا نصفين وان ولدت
ميتا كان جميع المال لي كيف يكون ذلك
جوابها ان هذه المرأة اشترت
عبدا واعتقه وتزوجت به وحدثت منه
فان ولدت ذكرا كان لها فرضها وهو الثمن
والباقي للزوجة وان ولدت انثى اخذت
الثمن بالزوجة والباقي بالولاء

العقود النكاحية
مسئله
رسومات فناء زوجته
قتلت انا حيا

東京大学図書
<10>6420594043
東京大学東洋文化研究所



هذا كتاب يفاظ النايين في فقهنا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد واله اجمعين
فهذه رسالة معولة لا يفاظ النايين وافهام القاصرين
ما ادعيناه واظهرناه حيث كان فتنه بسبب الذهول و
الغفلة وهو ان الاقدام والشروع لعبادة بدنية مختصة ليست
بوسيلة مثل الصلوة والصوم وقراءة القرآن والتسبيح
والتفليل والتكبير والتصلية بنية اخذه مال واعطاء
نواها لمن يريد المعطي الذي اتنا اعطى وصول ثواب تلك
العبادة لا يجوز في مذهب من المذاهب الاسلامية ولا في
دين من الاديان السماء وية وانه لا يحصل منها ثواب اصلا
سواء كان اخذ المال ووصول الثواب تام مقصودا او لا بان
قصدنا مع ما غيرهما قطفصلا حقيقا والعلامة المظلمة الدرك
اعنى انتفاء الاقدام والشروع عند انتفائه وجودها عند
وجوده واحترزنا بالعبادة عن المباح المحض الذي ليس
فيه ثواب ولا عقاب كالبيع والشري والاجارة التي يرادها

جزء

مجرد التسعم والتلذذ في الدنيا وعن المباح الذي يستوجب
الثواب كما لتي يرادها قيام البدن والتقوى للعبادة او بناء
المسجد والقنطرة او نحوها واحترزنا بالبدنية عن المالية
نحو تقريظ الزكوة بين المصارف واحترزنا بالمحضة عن المركبة
كالخ والجهاد على قول البعض واحترزنا بقولنا ليست بوسيلة
عن نحو الاذان والامامة والتعليم على قول البعض واحترزنا
بقولنا بنية اخذ المال عن بنية التقرب الى الله تعالى واحترزنا
بقولنا واعطاء نواها عن نحو الرقبة على قول البعض وادلة
هذا المطلب عقلا ونقلا اكثر من ان يحصى واظهر من ان يخفى
حتى ان في بعض الازمان تأملت قليلا فوجدت في سورة
الفاتحة بصيغة عشرة دليل فبينت في بعض الجاهل المس غلب
على ظني ان عدد ادلة كتاب الله تعالى على هذا المقصد يزيد
على عدد اياته وانه ما من مطلب من المطالب الشرعية اكثر
برهاناً من هذا وقد بينت بعضها في انقاذ الرها ليين ويزيد
هر هنا ان سلك سلكا يبيد اليقين للمنصف الطالب للحق بلا
ايراد دليل مخصوص ولا نقل قول مخصوص وبالله التوفيق
معرفة هذا المطلب الشريف موقوفة على معرفة امور قطعية
يقينية اتفاقية من عرفها عرفه ومن جهله اختصا
العبادة لله تعالى ووجوب الاخلاص فيها وكونه عبارة



عن افراد الحق في الطاعة بالقصد وحرمة الريا واردة الدنيا
 بعمل الاخرة وكون النية شرطا في كل عبادة من حيث انها
 عبادة وكون الثواب منوطا بالنية وكونها عبادة عن القصد
 القلبي الباعث على العمل لا عمل اللسان ولا حديث النفس
 فان قلت غطي هذا يجب اطلاق العبادة في الدعوى ويضوح
 سائر القيود قلت نعم عند التحقيق ولكن تقييدنا واحتراننا
 للمقصرين القاصرين ان النظر على الظواهر يبين انه من
 فرق زكوة رجل بالاجرة ليس فعله هذا عبادة في الحقيقة
 ولا يستحق الثواب ولكن في صورة العبادة واما الحج والجهاد
 بالاجرة على قول من جوز فانما يكونان عبادة على تقدير كون
 الاجرة مجرد الذهاب الى مكة ودار الحرب وكون نفس
 الحج والجهاد بنية صادقة بان كان رجل يريد الحج والغزو
 بحيث لو كان في مكة وقريبا من دار الحرب لا يتخلف عن الحج
 والغزو ولكن ليس له مال اوله مال ولكن لا يسبح نفسه
 بانفاقه فيستاجر رجلا واما ان كان نفس الحج والغزو
 ايضا لاجل المال فلا يشك في عدم كونه عبادة مستوجبة
 للثواب نفسه واما كونه مستقطبا للحج عن الامر ففيه تردد
 عند المجوزين للاجرة واحتمال الاستقاطا انما نشاء من
 تحققه احد الركنين اعنى المال بنية الاجر بنية صادقة

دوس

ومن عجز عن الركن الاخر فيرجى من وسعة الله تعالى ان
 يجعل صورة الاعمال الصادرة من الغير بامر العاجز
 كأنها صادرة منه حتى يتم ركنه منه واما الاذن والامامة
 والتعليم بالاجرة على قول البعض فلا شك انها ليست
 بعبادة مستوجبة للثواب فتجوز الاجارة فيها ليست من
 حيث انها عبادة بل من حيث انها وسيلة لها فاخذ الاجرة
 وعدم النية انما ينافيان كونها عبادة لا وسيلة واما
 الرقبة بالاجرة على قول البعض فليس بعبادة ايضا
 بل هو من قبيل التداوى فظهر ان كل عبادة من حيث هي
 عبادة لا يجوز الاقدام عليها لاجل المال فان قلت فلجزم
 نحن فيه ايضا لاجل المال غاية ما في البت ان لا يكون عبادة
 مستوجبة للثواب وذا لا يضر بالجواز كالاشياء التي احترز
 عنها اي فرق بينها وبين ما نحن فيه حتى يجوز تلك عند
 البعض ويجرم هذا بالاتفاق قلت تلك الاشياء
 مشتقة على تشبيه وصف العبادة ووصف الوسيلة
 وليست بمتحضنة للعبادة في وضع الشرع حتى يجرم لغير
 الله تعالى بالاتفاق فعدم النية واخذ المال ينفي الاثر
 وبقية الثاني الذي هو مراد المستاجر فيتحقق معنى الاجارة
 اعنى تملك النفعة بموضي واما ما نحن فيه فيمتحضنة بعبادة



العبادة ومثروعتها فقط لوصف العبادة وحصول الثواب
الذي هو مراد المستاجر فاذا التقى بهدم النية لا يبق فيه
منفعة اصلا فيلغوا فلا يتحقق فيه معنى الاجارة فان قلت
كثيرا من الناس يظنون ان النية تحقق مع كون الباعث قصدا
اخذ المال بان يتلفظوا بلسانهم انا زريد القراءة ونحوها لله
تعالى ويخطر ببالهم معناه فعندهم ان مجرد عمل التماس
حديث النفس نية فهل يكون هذا الجمل عذرا في الاقدام
واخذ المال قلت الجمل بالامور الظاهرة المشهورة لا يكون
عذرا في دار الاسلام ممن جهل بكون الحرام اسم عكس مخصوص
وظن انه اسم لشيء اخر ويكون الزنا اسم لو طوى مخصوص و
ظن انه اسم لشيء اخر فتناول المسكر المخصوص والوطى الم
المخصوص لا يكون معذرا اصلا فكذا لفظ النية فان
معناها لغة وعرفا وشرعا هو القصد الباعث على العمل حتى
يعرفها الضميمة الذين لا اهداء لهم للنظر والاستدلال مثلا
ان رجلا قال لرجل اذهب كل يوم الى فلان العالم فزره ففلك
لكل زيارة درهم فطعم ذلك الرجل الدرهم فزاره كل يوم واخذ
الدرهم وقال بعد زيارة ذلك العالم بلسانك ان زورك حيا
لك وشوقا الى مصاحبتك ومكالمتك وان قصدي ونيتي
روية جمالك والتلذذ به وعرف صبيته ان يحى ذلك

الرجل

الرجل وزيارته انما هو لاجل الدرهم فلا يشك ان ذلك
الصبي يكذب ذلك الرجل ويعد قوله هذا استهزاء و
سخرية فلا كلام في عدم كون مثل هذا الجمل عذرا في
تناول الحرام وانما الكلام في كونه عذرا في دفع الكفر عنه
حيث اعتقد جوار قطع الحرمة وتردد فيه بناء على جهل
مركب فالذي تقضيه النظر في قواعد الشرع ان الجمل
باللغات المشهورة لا يدفع الكفر الا ترى ان ما ذكره الفقيه
الزاهد ابو الليث في تنبيه القافل من ان رجلا لو ذكر
مساوي اخيه الغائب فقال رجل اغتبت فقال لم اغتبت بل
ذكرت ما فيه كفر ذلك الرجل الذكر وليس كفره لنفسه الغيبة
اذ هي معصية وليست بكفر بلا خلاف ولا لانكار حرمة
الغيبة صريحا اذ لم يصدر عنه فانما كفر لانكار كون الغيبة
اسماء الذكور الضيوب الواقعة للرجل الغائب وهذا الانكار
يتضمن انكار حرمة الغيبة القطعية للحرمة وكون الغيبة
اسما لا ذكر مشهور في اللغة فلم يجعل جهله عذرا في دفع
الكفر والنية اشهر في معناها من الغيبة فلما ثبت قطعية
مطلبنا خرج الجواب عما نقل عن بعض الكسبة مما يوم الجواز
بوجوب التاويل ان امكن والركون لم يمكن الا يرى ان خبر
الواحد وان كان صحيحا مقرونا بالشروط الاربعة



المذكورة في الاصول لو خالف المتواتر والاجماع او المشهور لم
يقبل ويؤان ان امكن فكيف ظنك بقول احاد الامة اذا خالف
كتاب الله تعالى وقول رسول الله عليه السلام والاجماع والقياس
وتصریح العلماء المعتمدين في كتبهم المعتمدة المشهورة بعدم
الجواز عموماً وخصوصاً على ما بيننا بعينه في انقاذها للكين
والجواب الثاني ان ما نقل عنه ليس من الكتب المعتمدة المشهورة
المشهوره ومن جملة ما نقل عنه المهمات ولا يوجد اسم ولا
رسم في كتاب من الكتب المعتمدة ولا يعرفها احد من لقينا
من العلماء المحققين في زماننا ولو فرض عدم مخالفتها
لشيء مما ذكر لم يحز العلماء اقال الفاضل المحقق ابن الهمام في
شرح الهداية لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل
مخروماً فيها الى محمد ولا الى يوسف لانهم تشتم في عصرنا
وذيارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن النوادر مثلاً
في كتاب مشهور ومعرفة مثل الهداية والبسوط كان ذلك
قويلاً على ذلك الكتاب انتمى فظهر من ههنا ان مجرد كون المصنف
ثقة لا يكفي في جواز الاعتماد عليه ما لم يشتمر والمهمات لا يعلم
نفسها ومصنفها فضلاً عن الشتم وكون مصنفه ثقة فيكفي
يجوز الاعتماد عليه مع مخالفة الأدلة والكتب المعتمدة والجواب
الثالث ان ما ذكره فيها حجة لنا ان صح الاحتجاج بها علينا

الآثر

الآثر الى قوله ولا يجوز في عمل الآخرة الاجرة بالاتفاق فان
الاجرة اسم لما كان غرض العامل من عمله وليس يتجزم بلفظ
الاجرة بالاخلاق اذا الاعتبار للاغراض لا للالفاظ على ما بيننا
في انقاذها للكين فيشتمل هذا النوع جميع صور مدعانا و
اما قوله الا ان قراءة القران لهلة الوقوف فزاده ان يقف الرجل
على من يشتغل بقراءة القران حسبة كمن يقف على الارامة
واليتامى والفقراء من الفقهاء والعلميين والمتعلمين والقباحين
فهذه الاوقاف فيها جارية لان ذكر هذه الاشياء تقيس لمصرف
غلة الوقف الامر فيها لشيء لنفسه فيكون صلة تقطى بان لم انصف
بتلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام في عكس هذا عن من يقف
ويامر بالقراءة واعطاء الثواب ويقرأه لاجل المال فلا يتصور فيه
معنى الصلة ولذا قال في المحيط البرهاني ولا معنى لصلة القاري
بقراءة وفي لفظ التقيين وفي المصنف اشعار ما قلنا ويدل على
هذا قطعاً لقوله لكونه مسبباً للقراءة اذ المراد القراءة حسبة
حتى يكون خيراً او ذليلاً كما عله واما القراءة لاجل المال فمشر
ومعصية ورياء وعمل الآخرة لاجل الدنيا فيكون السهم القاتل فاذا
كان كذلك فذلك قد اثم كفاً عله فالسببية للقراءة حسبة انما
يتصور في صورتين احدهما من علم يشتغل للمعاشرة عنها وفي
نيتها ان يشتغل بها حسبة لولا المعاشرة فيكون الواقع او العبط



